جامعة سوهاج
كلية التربية
المجلة التربوية

الآثَارُ التَّرْبَوِيَّةُ النَّاتِجَةُ عنْ تَطْبِيقِ لائِحةِ الذَّوقِ العامِّ بِالمملَكَةِ العربيةِ السُّعوديةِ ومدَى ارْتِباطِها بالقِيمِ الإسْلامِيَّةِ والأَعْرَافِ العَرَبِيَّةِ

إعداد

د/ أريج بنت إبراهيم الأنصاري
أستاذ أصول التربية الإسلامية المساعد– الكلية التطبيقية بسراة عبيدة
جامعة الملك خالد– المملكة العربية السعودية

تاريخ استلام البحث : ١١ أغسطس ٢٠٢٤م – تاريخ قبول النشر: ١٦ أغسطس ٢٠٢٤م

المستخلص:

هدف البحث إلى الكشف عن تلك الآثار التربوية التي يمكن أن تنتج بسبب تطبيق لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية، وهل هناك ارتباط فعلي بين ما جاء في اللائحة وبين القيم الإسلامية الواردة في الكتاب والسنة، وكذلك هل يوجد ارتباط ما بين اللائحة وبين الأعراف والتقاليد العربية الأصيلة المتوارثة جيلاً بعد جيل.

كما هدف البحث – أيضًا– إلى معرفة إن كانت لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية لها دور فاعل في الحد من المحافظة على بعض القيم الإسلامية والأعراف العربية، التي بدأت في واقعنا المعاصر في التراجع، والاختفاء في التعاملات اليومية بين أفراد المجتمع، كذلك يسعى البحث لمعرفة إن كانت العقوبات الواردة في اللائحة تعتبر رادعًا لأولئك المتهاونين بتلك القيم والأعراف وحضهم على الالتزام بها، مما يساهم في الارتقاء بالمجتمع وأفراده، والتعايش فيما بينهم بشكل يساهم في سهولة العيش وسلامه، بما يتفق وما جاء في ديننا الإسلامي الحنيف.

وقدم البحث بعضًا من المقترحات والآليات التي قد تسهم في تدعيم لائحة الذوق العام، وتأكيد دورها، والمساعدة في نشر تلك المفاهيم والقيم والأعراف التي وردت في اللائحة، والتي سوف تحقق الغرض الذي وجدت من أجله تلك اللائحة، وهو ارتقاء المجتمع، وتآلفه، وسلامه، وكل ذلك يعود بالنفع على الأمة والوطن بالخير والنماء.

الكلمات المفتاحية : التربية، الذوق العام، القيم الإسلامية، العُرف.

The educational effects resulting from the application of the Public Taste Regulation in the Kingdom of Saudi Arabia and the extent of its connection to Islamic values and Arab customs

By

Dr. Arej bint Ibrahim Al Ansari

Abstract:

The research aimed to reveal the educational effects that could result from the application of the Public Taste Regulation in the Kingdom of Saudi Arabia, and whether there is an actual connection between what is stated in the regulation and the Islamic values mentioned in the Qur'an and Sunnah, as well as whether there is a connection between the regulation and the authentic Arab customs and traditions inherited from generation to generation.

The research also aimed to know whether the Public Taste Regulation in the Kingdom of Saudi Arabia has an effective role in limiting the decline of some Islamic values and Arab customs, which have begun to decline in our contemporary reality and disappear in daily dealings between members of society.

The research also seeks to know whether the penalties stated in the regulation are a deterrent to those who neglect these values and customs and urge them to adhere to them, which contributes to the advancement of society and its members, and coexistence among them in a way that contributes to the ease and peace of life, in accordance with what is stated in our true Islamic religion. The research presented some proposals and mechanisms that may contribute to supporting the Public Taste Regulation, confirming its role, and helping to spread those concepts, values, and customs mentioned in the regulation, which will achieve the purpose for which the regulation was created, which is the advancement of society, its harmony, and its peace, all of which benefits the nation and the homeland with goodness and development.

Keywords: Education, public taste, Islamic values, custom.

المبحث الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة البحث :

من المعلوم بداهةً أن هناك اختلافًا وتنوعًا كبيرًا في الثقافات بين منطقة وأخرى، فلكل مكان أو منطقة من العالم عادات، وأعراف، وتقاليد؛ توارثوها جيلاً بعد جيل، وتكون تلك العادات، والأعراف، والتقاليد بمثابة المرجع والقانون لأفراد ذلك المجتمع، وتعتبر الضابط لتصرفاتهم فيما بينهم، ولكن بسبب التغيرات المجتمعية التي حصلت لتلك المجتمعات بسبب مرور السنين والتقدم التكنولوجي والثقافي، بالإضافة لتداخل الثقافات الأخرى التي تصل إلى المجتمع سواءً عن طريق وسائل الاتصال؛ مثل السوشل ميديا، أو عن طريق الوافدين الذي يأتون بأعداد كبيرة لهذا البلد المعطاء، كل ذلك جعل من الاكتفاء بالضوابط المجتمعية أو ما نسميها بالتقاليد، والأعراف، الغير رسمية، غير كافيًا لجعل المجتمع يلتزم بها، الأمر الذي يساهم في عدم وجود التوازن أو الانسجام بين مختلف شرائح المجتمع مما يسفر عن حالة من عدم الاستقرار.

ولذلك كان لابد من وجود لوائح وضوابط وقوانين رسمية يلتزم بها أفراد المجتمع بشكل صارم، وحازم، بهدف تعزيز احترام الذوق العام بين الناس ووضع إطار قانوني محدد يلتزم به الكافة كما أكدت ذلك دراسة (الطويلي،٢٠٢٠). ومن يتعدى على تلك اللوائح والقوانين؛ بارتكابه مخالفات وردت، ونصت عليها اللائحة بشكل صريح؛ فإنه في تلك الحالة يكون عرضة للعقوبات الرادعة، التي تحفظ أمن المجتمع من الجرائم والتعديات على أفراده.

وفي مجتمع مثل المجتمع السعودي، وهو مجتمع يعدّ في مرحلة تطور مستمر، فإن تلك اللوائح والقوانين تكون في حالة تحديث مستمر، حتى تتناسب مع التغيرات والتحديثات السريعة التي يمر بها هذا المجتمع.

ومن هذا المنطلق نرى أن السعودية هذه الدولة التي ميزها الله سبحانه بنعم كثيرة، ومن أهمها نعمة الأمن والأمان بين أفرادها، فقد حرصت الدولة على أن تمكن للقوانين الصارمة التي تحافظ على تلك النعم، واهتمت بها، ووضعت لائحة الذوق العام، والتي صدرت بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٤٤) بتاريخ، ١٤٤٠/٨/٤هـ، التي عن طريق تطبيقها، تمكن

لأفراد المجتمع أن يتعايشوا فيما بينهم بالرغم من وجود الاختلافات الثقافية، والفكرية، بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، وما يحمله المجتمع السعودي من قيم، وأعراف، وتقاليد.

مشكلة البحث :

إن الأساس الذي تسعى إليه الدول والمجتمعات مهما اختلفت مشاربها، أو أهدافها، هي أن ترتقي بأفراد المجتمع من جميع النواحي الخلقية، والتربوية، والعلمية، والفكرية، ولكي يتحقق ذلك لابد من أن تكون هناك وسائل وآليات تسهم في هذا الارتقاء، ومن تلك الوسائل بالطبع هو سن القوانين واللوائح المنظمة لحياة الفرد ضمن مجتمعه، بل على الفرد أي يدرك المسؤولية الجنائية عن مخالفة نظام الذوق العام (القحطاني، ٢٠٢٠م) عامة. وكذلك تكون منظمة لسلوكياته تجاه أفراد ذلك المجتمع، وترى الباحثة أن الأساس الذي يُبنى عليه ارتقاء المجتمع هو التربية، فالتربية الحسنة هي التي تؤدي في النهاية إلى الارتقاء في جميع شؤون الحياة؛ سواءً العلمية، أو الخلقية، ...الخ.

وحتى تؤدي تلك اللوائح والقوانين الغاية المرجوة من وضعها؛ لابد وأن تكون متوافقة مع دين ذلك المجتمع ومعتقداته، فهي في النهاية، مرجعه وملاذه عندما تختلط عليه الأمور

كما أنه لابد وأن تكون متوافقة كذلك مع عادات البلد الذي وضعت فيه، ومع أعرافه، وتقاليده التي نشأ عليها المجتمع وتربى.

وبناءً على ذلك فإن مشكلة هذا البحث هي بالتحديد؛ معرفة الأثار التربوية الناتجة من تطبيق لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية، وهل أتت تلك اللائحة متوافقة مع قيم الدين الإسلامي الحنيف، وكذلك هل هي تتوافق مع تقاليد المملكة، وأعرافها، الأمر الذي يدعوا المجتمع إلى التقيد بها وعدم النفور منها والاعتراض عليها.

أسئلة البحث :

سعى البحث للإجابة عن الأسئلة التالية :

١– ما هي أهم البنود الواردة في لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية، ولها ارتباط بالقيم الإسلامية، والأعراف والتقاليد في المملكة العربية السعودية.

٢- ما الآثار التربوية الناتجة عن تطبيق لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية؟

٣- هل هناك ارتباط بين لائحة الذوق العام وبين ما جاء الدين الإسلامي من قيم؟

٤- هل يوجد اتفاق بين ما جاء في لائحة الذوق العام، وبين التقاليد والأعراف المجتمعية في المملكة العربية السعودية؟

أهداف البحث :

هدف البحث إلى ما يلي :

١- التعريف بلائحة الذوق العام، وأهم ما ورد فيها من أمور يتحتم على الفرد التزامها.

٢- معرفة إن كان هناك نتائج تربوية ناتجة من تطبيق لائحة الذوق العام بالمملكة، يكون لها أثر واضح على سلوك الشباب.

٣- محاولة التعرف على أوجه الشبه والاتفاق بين ما جاء في ديننا الإسلامي الحنيف، وبين ما أقرته لائحة الذوق العام أمور لابد من الالتزام بها من قبل أفراد المجتمع.

٤- إيجاد أوجه الشبه والاتفاق بين ما تعارف عليه أفراد المجتمع من أعراف وتقاليد، وبين ما ورد في لائحة الذوق العام.

أهمية البحث :

وتمثلت في الآتي:

١- تنبع أهمية هذا الموضوع من جِدَّتِه، حيث تعتبر لائحة المحافظة على الذوق العام، أحد الأنظمة المستحدثة في المملكة العربية السعودية، وقد وضعت هذه اللائحة ضوابط وقواعد اجتماعية تعمل على الحد من التصرفات المجتمعية الخاطئة تجاه الآخرين في الأماكن العامة، وتعمل على أن يقوم الأفراد بضبط أنفسهم وفق تلك القواعد بشكل رسمي.

٢- كذلك فإن البحث يعدّ هامًّا بضرورة تعريف أفراد المجتمع بالذوق العام في شريعتهم الإسلامية، وكذلك في أعرافهم وتقاليدهم، مما يعزز لديهم ضرورة الالتزام والتقيد، بل وتطبيق تلك اللائحة بنفس راضية متقبلةٍ لها، لأنها توافق دينه، ومعتقده، وعرفه، وتقاليده.

٣- وأيضًا تتضح أهمية البحث عن طريق إظهار عظمة الدين الإسلامي وتبيينه، وصلاحيته لكل زمان ومكان. بالإضافة لذلك فإنه يُظهر لأفراد المجتمع أن تقاليده الأصيلة التي تحض مكارم الأخلاق، هي كذلك صالحة لكل زمان ومكان، مما يدعم لدى أفراد المجتمع التمسك بدينهم، وعاداتهم، وتقاليدهم.

حدود البحث :

الحدود الموضوعية: اقتصرت على الآثار التربوية التي يمكن أن تنتج عن تطبيق لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية ومدى ارتباطها بالقيم الإسلامية والأعراف العربية.

الحدود المكانية: اقتصرت على المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية: من وقت صدور قرار لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية عام ١٤٤٠هـ، وحتى تاريخ صدور هذا البحث.

مصطلحات البحث :

– مفهوم الآثار التربيوية :

أما الآثار فمفردها الأثر وهو "ما بقي من رسم الشيء وضربة السيف والتأثير إبقاء الأثر في الشيء. (مختار الصحاح، ١٩٩٩م، ص١٣)؛ ومن ثمَّ فالأثر ما يترك من علامة من الشيء أو على الشيء.

أما كلمة التربوية فهي وصف لمصطلح التربية، والتربية بالمفهوم الاصطلاحي تعد كلمة حديثة وقد طفت إلى السطح في السنوات الأخيرة، وذلك لارتباطها بحركة التجديد التربوي في البلاد العربية في منتصف القرن العشرين. ولذا فإننا لا نرى هذه الكلمة مستخدمة في المصادر العربية القديمة. فقد كانت تلك المصادر تستخدم كلمات مثل "التعليم" و"التأديب" و"التهذيب" وكلها كلات لها ارتباط وثيق بالتربية كما نفهمها اليوم، ولقد جاءت كلمة "التربية" عند ابن خلدون بمعنى "التنشئة" في كتابه "المقدمة" عندما تحدث عن مراتب الملك والسلطان والألقاب. (ابن خلدون،١٩٨١، ص٣٣).

وأصل كلمة التربية في اللغة العربية يعود إلى الفعل رَبا الشيءُ يَرْبُو رُبُوّاً ورِباءً: زَادَ وَنَمَا. وأَرْبَيْتُه: نَمَّيته.(ابن منظور، ١٤١٤، ٣٠٤/١٤) . وهناك تعريفات معاصرة للتربية، مثل تعريف "letter" والذي عرفها على أنها: " العمل الذي نقوم به لتنشئة طفل أو شاب،

وهي مجموعة من العادات الفكرية التي تكتسب، ومجموعة من الصفات الخلقية التي تنمو عند الفرد ". وأيضًا فقد عرفها " ديور كاين" على أنها : " العملية التي يتم عن طريقها تكوين الأفراد تكوينً اجتماعيًّا متلازما". (https://uomustansiriyah.edu.iq)

ومما سبق ترى الباحثة أن الآثار التربيوية هي العلامات أو المظاهر التي يتركها النشاط الإنساني، سواء كان ذلك النشاط فرديًّا أو اجتماعيًّا يكون الهدف منه تنمية الفرد بشكل يجعله يتكيف مع مجتمعه وبيئته التي يحيا بها.

مفهوم الذوق العام :

الذوق في اللغة مصدر ذاق الشيء يذوقه، وذواقًا ومذاقًا، والمذاق إدراك طعم الشيء باللسان، وهو ممن الحواس الخمس (ابن منظور، ١٤١٤، ١١/١٠)، ويقال : ما ذقت ذواقًا، أي ما تطعمت شيئًا، وكثر ذلك حتى قالوا: فلان حسن الذوق للشعر إذا كان مطبوعًا عليه. (الأزدي، ١٩٨٧).

وفي الاصطلاح عرف (البعلبكي، ٢٠٠٢) الذوق العام على أنه " مجموعة من تجارب الإنسان التي يفسر على ضوئها ما يحسه أو ما يدركه من الأشياء"

أيضًا قام (الصفيان، ٢٠٢١) الأمين العام لجمعية الذوق العام؛ بتعريفه على أنه " مجموعة من النقاط الانضباطية والمعايير المادية والمعنوية التي يتفق عليها، ويقر بها مجموعة من أفراد المجتمع، وتشعرهم بأن الأمور تسير وفق ما تقبله عقولهم، وليس ما تبتغيه الأهواء والرغبات، والنزوات الشخصية للفرد ".

– مفهوم القيم الإسلامية :

تعرف القيم اصطلاحًا على أنها: "مقاييس يحكم بها على الأفكار والأشخاص والأشياء والأعمال، والموضوعات، والمواقف الفردية، والجماعية؛ من حيث حسنها وقبحها والرغبة فيها، أو من حيث سوؤها وعدم قيمتها وكراهيتها ". (نورهان، ٢٠٠٨).

كما عرفها (الطهطاوي، ١٩٩٦) بأنها : " مجموعة المبادئ والقواعد والمثل العليا التي يؤمن بها الناس، ويتفقون عليها فيما بينهم، ويتخذون منها ميزانًا يزنون به أعمالهم ويحكمون بها على تصرفاتهم المادية والمعنوية ".

وعليه يمكن أن نستنتج أن هناك نوعان من القيم، أما النوع الأول فهو القيم الإيجابية أي القيم الجيدة التي يرغبها الأفراد وتلاقي قبولاً من قبل المجتمع، وهذه القيم تعبر عن

سلوكيات وأوصاف يتحلى بها الفرد، وتكون لديه قناعة أكيد وثابته بها، تجعله دائمًا يسعى للتميز والنجاح. أما القيم السلبية؛ فهي تلك القيم التي لا يريدها المجتمع ولا يرغب بها أو بالأشخاص الذين يتحلون بها.

أما القيم الإسلامية فهي كما عرفها (عبدالله؛ وآخرون، د،ط) " حكم يصدره الإنسان على شيء ما مهتديًا، بمجموعة من المبادئ والمعايير، التي ارتضاها الشرع، محددًا المرغوب فيه، والمرغوب عنه من السلوك ".

ويمكن تعريف القيم الإسلامية بشكل موسع بأنها : تصورات أساسية عن الكون والحياة والإنسان، والإله، كما وضحها الإسلام، وتتكون لدى الفرد والمجتمع من خلال التفاعل مع ما يواجهه المرء من مواقف خبرات مختلفة في حياته اليومية، بحيث تمكنه من اختيار الأهداف والتوجهات الخاصة بحياته بشكل يتفق مع إمكانياته، وتتمثل بواسطة اهتمامات الشخص وسلوكه العملي بشكل مباشر أو غير مباشر. (مصطفى، ١٩٨٠).

وبشكل مبسط فإن القيم الإسلامية؛ هي تلك القيمة التي استُمدت من ديننا الحنيف، والذي يرى الحسنة، هي تلك التي وافقت الشرع، واستحق فاعلها لثواب الله سبحانه في الآخرة، وأما السيئة فهي ذلك الفعل السيئ القبيح الذي خالف فاعله لشرع الله جل وعلا، مما استوجب العقاب منه سبحانه على ذلك الفعل في الآخرة.

مفهوم العُرف:

ذكر (ابن منظور، ١٤١٤، ٢٤١/٩)، في معجمه لسان العرب: " العرف الاسم من الاعتراف، والمعروف ضد المنكر، والعرف ضد النُّكر ..والمعروف كالعرف ..وهو كل ما تعرفه النفس من الخير وتطمئن إليه)، وجاء عند (الفيومي، ١٩٠٣) في معجمه المصباح المنير قال: " أمرت بالعُرف أي بالمعروف وهو الخير والرفق والإحسان".

وقد جاءت آيات الله سبحانه ذاكرةً للعرف في مواضع عدة، ومن ذلك قوله سبحانه : ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ [سورة الأعراف، الآية:١٩٩]. وجاء في حقائق التنزيل في تفسير هذه الآية " والعرف المعروف والجميل من الأفعال " (الزمخشري، ١٣١٨)، وأيضاً جاء في محكم التنزيل قوله سبحانه: ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [سورة البقرة، الآية:٢٣٣]. وفي الآية دلالة على جواز الاجتهاد في أحكام

الحوادث الواقعة، إذ أنه لا يمكن التوصل إلى معرفة مقدار النفقة إلا عن طريق غلبة الظن، فهو أمر يؤخذ به ويعد معتبر عادةً. (ابن الجوزي، ١٤٢٢).

أيضا لم تخلُ سنة المصطفى ﷺ من ذكر المعروف في بعض المواقف التي عرضت للنبي الكريم ﷺ ومن ذلك ما جاء في صحيح (الجعفي، ١٩٩٣) من حديث هند بنت عتبة حين قولها للنبي ﷺ : "إن سفيان رجل شحيح فهل علي جناح أن آخذ من ماله سرًّا؟ قال ﷺ : خذي أنت وبنوك ما يكفيك بالمعروف ". وقد شرح بعضهم الحديث بقولهم هو " عادة الناس ". (القسطلاني، ١٣٢٣هـ، ٢/٢٨٤).

ولابد هنا أن نذكر التعريف الفقهي للعُرف، فقد عرفه الفقهاء على أنه : " ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول وتلقته الطبائع بالقبول وهو حجة – أيضًا– ولكنه أسرع إلى الفهم وكذا العادة، وهي ما استمر الناس عليه على حكم العقول وعادوا إليه مرةً بعد أخرى". (الجرجاني، ١٩٨٣، ص١٤٩). وهناك من عَرَّفه بأنه : " الأمر الذي اطمأنت إليه النفوس وعرفته وتحقق في قرارتها وألفته مستندة في ذلك إلى استحسان العقل، ولم ينكره أصحاب الذوق السليم في الجماعة " (أبو سنه، ١٩٤٧، ص٥٨).

منهج البحث:

اتبعت الباحثة في هذا البحث المنهج التحليلي الذي يعتمد على الاستقراء والتحليل للبيانات والمعلومات المتاحة، وهذا بهدف الوصول إلى استنتاجات ووعي بطبيعة إشكالية البحث. ومن خلال استقراء موضوعات البحث، وتحليلها، وذلك عن طريق الرجوع إلى المصادر الأصلية، وكذلك المصادر الحديثة، وذكر أقوال العلماء وأصحاب الرأي المتخصصين في موضوعات البحث، سواءً كانوا متقدمين أو متأخرين، وذلك للجمع بين الأصالة والحداثة، وجمع أكبر قدر من البيانات والمعلومات قديمًا وحديثًا بما يعزز قوة البحث بشكل يزيد الفائدة التي يمكن التحصل عليها عند إتمام هذا البحث.

وقد قام هذا المنهج على الإجراءات الآتية:

- تحديد المفاهيم العامة لكل من الذوق واللائحة والمفهوم الإجرائي.
- استقراء الأدبيات الخاصة باللائحة والضوابط وأهمية الذوق وصوره.
- رصد الآثار التربوية الناجمة عن تطبيق لائحة الذوق العام بالمملكة.
- تحديد مدى ارتباط اللائحة بالقيم الإسلامية الواردة في الكتاب والسنة.

– بيان علاقة اللائحة بالأعراف والتقاليد العربية المتوارثة في المملكة جيلاً بعد جيل.

الدراسات السابقة :

فيما يلي تعرض الباحثة الدراسات السابقة من الأحدث للأقدم وفقًا للمحار الآتية :

أولاً : الدراسات السابقة التي تناولت الذوق العام :

– الدراسة الأولى: (الشيباني، والزير، ٢٠٢٣) وعنوانها : " دور لائحة المحافظة على الذوق العام في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى الشباب السعودي في الأماكن العامة" وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور لائحة المحافظة على الذوق العام في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى الشباب السعودي في الأماكن العامة، وذلك من خلال التعرف على مستوى وعي الشباب السعودي بلائحة الذوق العام والتعرف على التحديات المجتمعية التي تحد الشباب السعودي عن تطبيقها بالإضافة إلى المتغيرات الاجتماعية المؤثرة على ضبط الشباب السعودي في الأماكن العامة والتعرف على مدى فاعلية اللائحة في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى الشباب في الأماكن العامة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال عمل مسح اجتماعي حيث بلغت العينة (٣٣٠) شابة وشابة. وقد توصلت الدراسة عدد من النتائج أهمها؛ ارتفاع وعي الشباب السعودي من عينة الدراسة بعموميات لائحة الذوق العام، مع انخفاض وعيه بخصوصيات اللائحة، كما أن العينة رأت لائحة الذوق العام لها دور في فاعلية الضبط الاجتماعي في الأماكن العامة.

– الدراسة الثانية: (الأحمدي، ٢٠٢٠): وعنوانها: " لائحة الذوق العام في المملكة العربية السعودية من المنظور الفقهي: دراسة فقهية ومقاصدية". وقد هدف البحث إلى التعريف بالذوق العام وبيان آدابه في الفقه الإسلامي والنظام السعودي، كما هدفت الدراسة إلى دراسة لائحة الذوق العام وبيان العقوبات المتعلقة بمخالفة الذوق العام في الفقه والنظام السعودي، وإيضاح الأحكام الفقهية المتعلقة بالذوق العام، وقد استخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي، ومن أهم نتائج الدراسة، أن الذوق العام هو مجموعة من القواعد المتعلق بصون القيم الأخلاقية السليمة التي تؤثر في بناء المجتمع وسلامته، وهي جميع المحامد والمحاسن، والأخلاق، والعادات، والآداب التي تحكم السلوك، وأن المواد التي جاءت في لائحة الذوق العام السعودي تعتبر من المقاصد التحسينية التي جاءت الشريعة الإسلامية بها وأمرت بالمحافظة عليها.

– الدراسة الثالثة: (القحطاني، ٢٠٢٠) وعنوانها: " المسؤولية الجنائية عن مخالفة نظام الذوق العام في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة ". وكان هدف الدراسة التعرف على مفهوم الذوق العام ومصادره وموقف الشريعة منه، وبيان ضوابطه في الفقه والنظام، وإظهار أركان المسؤولية الجنائية عند ارتكاب ما يخالف لائحة الذوق العام في المملكة وفي مصر، وبيان العقوبات الواردة في اللائحة في البلدين، واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: أن مفهوم الذوق العام هو مفهوم نسبي يمكن أن يختلف حسب المكان والزمان، فما يكون مخالفًا للذوق العام في بلد ما لا يكون كذلك في بلد آخر، كما أن المسؤولية الاجتماعية عن الذوق العام لا تقع إلا في الأماكن العامة، سواءً كان هناك أفراد آخرين أم لا، والنظام هو الذي يحدد مدى خطورة المخالفة والعقوبة التي تستحقها.

الدراسة الرابعة: (الطويلي، ٢٠٢٠) وعنوانها : " حماية الذوق العام بين المقصد الشرعي والنظام الجنائي : دراسة تطبيقية على لائحة الذوق العام السعودي". ويهدف البحث إلى إبراز دور المقاصد الشرعية، والنظام الجنائي، وكذلك العرف، والعادات في نشأة الذوق العام، وحمايته، كما هدف إلى استعراض التكييف النظامي لجريمة الذوق العام، وضوابط تطبيق عقوباتها، وتم استخدام المنهج الاستقرائي، والوصفي التحليلي، وكان من أهم نتائج البحث؛ أن الشريعة الإسلامية لم تمنع تجريم الأفعال التي تخالف الذوق العام، وأن المحافظة على مقاصد الشريعة يكون منن خلال تطبيق أنظمة ولوائح يكون موضوعًا بشكل رسمي لعامة الناس، كما أظهر البحث أن تطبيق لائحة الذوق العام سيكون سببًا في الحد من التجاوزات التي تقع في الأماكن العامة.

ثانيًا : الدراسات السابقة التي تناولت القيم الإسلامية:

– الدراسة الأولى: (المحضار، ٢٠١٧) وعنوانها: " القيم الإسلامية وسبل تعزيزها . قيمة العمل أنموذجًا "، والتي هدفت إلى تحديد القيم الإسلامية بشكل عام، وقيمة العمل من ناحية إتقانه وجودته بشكل خاص، كما هدفت الدراسة إلى إظهار أهمية القيم ومكوناتها ومصادرها وخصائها ومجالاتها ووظائفها، وكذلك إيضاح علاقة التربية بالقيم، وأهمية أن تغرس القيم في نفوس الأشخاص، وتوضيح الطرق المستخدمة في غرس تلك القيم في نفوس الناشئة. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكان من أهم النتائج التي أظهرتها

الدراسة: أن القيم الإسلامية هي تلك القيم المستمدة من مصادر الشريعة الإسلامية، وأن عملية زرع القيم وتنميتها لدى الأفراد تكون بدايتها من نعومة أظفار الطفل وتكون نهايتها عند وفات الفرد المتلقي للقيم، وأظهر البحث أن القيمة تتكون من ثلاث مكونات هي: مكونات معرفية، وسلوكية، ووجدانية.

– الدراسة الثانية: (القرني، ٢٠١٥) وعنوانها: " إدارة التغير القيمي والمعرفي في سلوك واتجاهات الشباب الجامعي بمنطقة تبوك" وهدفت الدراسة إلى رصد التغيرات القيمية والمعرفية ومعرفة انعكاسات هذه المتغيرات على مشكلات الشباب الجامعي وقضاياه، ومعرفة ما هي الآليات التي يمكن الاعتماد عليها لمواجهة تلك التغيرات وتقويمها إن كان فيها خلالاً ما، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق الدراسة على عينة من طلبة الجامعة وكان عددها (٢٤٢) طالبًا وطالبة وكذلك (٤٤) من قيادات الكليات الأكاديمية الجامعية، وقد أظهرت الدراسة عددًا من النتائج؛ كان أهمها : أن هناك تغيرات قيمية ومعرفية سلبية ظهرت في سلوك واتجاهات الشباب الجامعي.

ثالثًا : الدراسات السابقة التي تناولت العرف والتقاليد:

– الدراسة الأولى : (الجهيمي، ٢٠٢٠) وعنوانها: "حقيقة العرف وحجيته بين الاستقلال والتبعية"، وقد هدف البحث إلى التعريف بنشأة العرف من آدم عليه السلام إلى نبينا محمد ﷺ في عصر الرسالة وما بعدها، مرورًا بالعرف عند بعض الأئمة، وأيضًا كان من أهداف البحث التعريف بمجال العمل بالعرف في الشريعة الإسلامية، وإظهار حاجة القاضي والمفتي إلى أن يكون ملمًّا بأعراف الناس وعاداتهم. وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث؛ أن العرف معتبر في كثير من الأحكام الشرعية العملية، كما أن للعرف أثر كبير في القواعد الشرعية، كما أن العرف يعدّ دليلاً مستقلاً من أدلة الشريعة. أيضًا فإن للعرف أثر كبير في القواعد الشرعية، حيث لا يخلو كتاب من كتب القواعد الفقهية من القاعدة الأساسية في العرف، وهي " العادة المحكمة ".

– الدراسة الثانية: (المزروعي، ٢٠١٨) وعنوانها: "العرف وأثره في الأحكام الفقهية (فقه العبادات في المذهب الحنبلي) دراسة تأصيلية تطبيقية"، وقد هدفت الدراسة إلى تأصيل حجية العرف وصحة الاستدلال به في الأحكام الفقهية، وبيان ضوابط العرف وشروطه وأنواعه وقواعده المؤثرة في الأحكام الفقهية، وإبراز بعض التطبيقات الفقهية للعرف في أحكام

العبادات في الفقه الحنبلي، وفي البحث تم استخدام المنهج التحليلي من خلال تناول كلام العلماء والفقهاء، وكذلك استخدم المنهج الوصفي عن بيان كيفية استدلال الحنابلة في مسائلة الفرعية، وأيضًا استخدم المنهج المقارن عن طريق الإشارة إلى آراء المذاهب الفقهية الأخرى كالحنفية والمالكية والشافعية، وإظهار التوافق أو الاختلاف بين المذاهب الأربعة، وقد خرج البحث بعدد من النتائج كان من أهمها أن العرف يعدّ حجةً لدى الحنابلة، وأن ضابط العرف في الفقه بأنه كل فعل ترتب عليه حكم، ولا ضابط له شرعًا ولا لغةً.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

وتم ذلك خلال المحاور التالية:

أولاً : أوجه الشبه بين الدراسات والبحوث السابقة والدراسة الحالية:

- **اتفقت أغلب الدراسات السابقة مع منهج الدراسة الاستقرائي الوصفي التحليلي.**
- **اتفقت الدراسات السابقة على أهمية الالتزام بالذوق العام، وأن القيم الإسلامية والعرف لهم دور كبير وأساسي في تحديد قواعد الذوق العام.**

ثانيًا : أوجه الاختلاف بين الدراسات والبحوث السابقة والدراسة الحالية:

اختلفت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة من حيث أنها تعتبر الدراسة الوحيدة التي قامت بمعرفة مدى ارتباط لائحة الذوق العام بالقيم الإسلامية، وكذلك مدى ارتباطها بالتقاليد والأعراف داخل المملكة العربية السعودية.

ثالثًا : مدى الاستفادة من الدراسات والبحوث السابقة في الدراسة الحالية:

كانت البحوث السابقة كالبوصلة للباحث من حيث تم من خلالها توجيهها من حيث اختيار المشكلة وتحديدها، ومنهجية الدراسة التي تسهم في تحقيق أهداف البحث، كما أنها ساهمت في معرفة الباحثة للعديد من الدراسات والبحوث والمراجع في موضوع البحث والتي جعلتها تضع الإطار النظري العام للدراسة، وما هي الموضوعات التي لابد من التطرق إليها في صفحات هذه الدراسة، فيما تتميز هذه الدراسة عن ما سبقها من دراسات أنها تفردت في ربط بنود لائحة الذوق العام إما بالقيم الإسلامية، أو بالتقاليد والأعراف في المملكة العربية السعودية، وهو ما لم تتطرق له الدراسات السابقة.

المبحث الأول

ارتباط القيم الإسلامية بلائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية

المطلب الأول: التعريف بلائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية:

قبل الخوض في معرفة مدى ارتباط لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية بقيم ديننا الإسلامي الحنيف، علينا أولاً أن نقوم بإيضاح لأهم تلك المواد التي جاءت في اللائحة، والتي سنقوم بربطها بقيمنا الإسلامية، والتي يكون لها تعلق بموضوع دراستنا الحالية، ولقد ورد في اللائحة عدد من المواد وذلك على النحو التالي:

المادة الأولى: لأغراض تطبيق هذه اللائحة، يقصد بالعبارات والألفاظ الآتية المعاني الواردة أمام كل منها، مالم يقتض السياق غير ذلك:

١ – اللائحة: لائحة الذوق العام.

٢ – الذوق العام: مجموعة السلوكيات والآداب التي تعبر عن قيم المجتمع ومبادئه وهويته، بحسب الأسس والمقومات المنصوص عليها في النظام الأساسي للحكم.

٣ – الأماكن العامة: المواقع المتاح ارتيادها للعموم – مجانا أو بمقابل – من الأسواق، والمجمعات التجارية، والفنادق، والمطاعم، والمقاهي، والمتاحف، والمسارح، ودور السينما، والملاعب، ودور العرض، والمنشآت الطبية والتعليمية، والحدائق، والمتنزهات، والأندية، والطرق، والممرات، والشواطئ، ووسائل النقل المختلفة، والمعارض، ونحو ذلك.

المادة الثانية: تسري اللائحة على كل من يرتاد الأماكن العامة.

المادة الثالثة: يجب على كل من يكون في مكان عام احترام القيم والعادات والتقاليد والثقافة السائدة في المملكة.

المادة الرابعة: لا يجوز الظهور في مكان عام بزي أو لباس غير محتشم أو ارتداء زي أو لباس يحمل صورًا أو أشكالا أو علامات أو عبارات تسيء إلى الذوق العام.

المادة الخامسة: لا تجوز الكتابة أو الرسم أو ما في حكمهما على جدران مكان عام، أو أي من مكوناته أو موجوداته، أو أي من وسائل النقل؛ ما لم يكن مرخصًا بذلك من الجهة المعنية.

المادة السادسة: لا يسمح في الأماكن العامة بأي قول أو فعل فيه إيذاء لمرتاديها، أو إضرار بهم، أو يؤدي إلى إخافتهم أو تعريضهم للخطر.

ما سبق هو عبارة أهم المواد التي جاءت بها لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية، ولها تعلق بموضوع الدراسة، وكما هو واضح فإن اللائحة جاءت للحث على أن يبتعد أفراد المجتمع خلال وجودهم في مكان عام عن عدد من الأمور التي لابد من تجنبها، ومن خلال مباحث الدراسة ومطالبها سنقوم بربط تلك الأمور التي تم النهي عنها بضدها من القيم الإسلامية، والأعراف والعادات التي تعارف عليها المجتمع في المملكة العربية السعودية، والتي بناءً عليها تم وضع هذه اللائحة، وذلك من وجهة نظر الباحثة.

المطلب الثاني: القيم الإسلامية المرتبطة بلائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية:

بادئ ذي بدء لابد وأن نعلم أن للقيم الإسلامية خصائص تجعلها قيمًا خاصة جدًّا، تكون للإنسان كعلامات يستدل بها في هذه الحياة، فالقيم هي شيء رباني المصدر راسخ في الصدر والعقل، فهي تعتمد على كتاب الله وسنة نبيه ﷺ كما أنها تتميز بخلودها فلا زمان أو مكان يحدها، (مسعود، ١٩٩٨)، كما تعد ذات شمول فهي شاملة لجميع نواحي حياة الفرد والمجتمع، كما أن فيها توازن بين الأمور المتعلقة بروح الإنسان وجسده، فالله سبحانه وتعالى يقول في محكم التنزيل ﴿ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ﴾ [القصص، آية : ٧٧]، كما أن القيم الإسلامية تعمل على تعزيز الوازع الديني لدى الفرد، دونما رقيب عليه، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [سورة الحديد، آية: ٤]، علاوة على ذلك فإن القيم تكون واقعيةً؛ بمعنى أنها لا تطلب من الإنسان أمورًا فوق طاقته التي جبله الله سبحانه وتعالى عليها، فالقيم تراعي حاجات الإنسان النفسية والمادية، وتأخذ بعين الاعتبار ضعفه البشري (طهطاوي، ١٩٩٦). أيضًا فإن القيم الإسلامية تتسم بالثبات مهما اختلفت أو تغيرت ظواهر الحياة الواقعية، فمرجعية تلك القيم كتاب الله وسنة نبيه ﷺ اللذان يصلحان لكل زمان ومكان، ولذلك فإن القيم الإسلامية لها استمرارية وديمومة في كل الأزمنة، وفي كل الأمكنة.

من خلال ما سبق نريد أن نربط ما جاء في لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية، بقيم الدين الحنيف، وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول:

جاء في لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية في مادتها الرابعة؛ "لا يجوز الظهور في مكان عام بزي أو لباس غير محتشم أو ارتداء زي أو لباس يحمل صورًا أو أشكال أو علامات أو عبارات تسيء إلى الذوق العام".

وهذه المادة تشير إلى قيمة إسلامية وهي قيمة الاحتشام، وقيمة أن يأخذ الفرد زينته بالشكل اللائق الغير مسيء لدينه ولأفراد المجتمع الآخرين الذين يروه، وكذلك قيمة الحياء، حيث أنه من المأثور عند الناس " إن لم تستح فافعل ما شئت"، وقد وردت آيات وأحاديث كثيرة تدل على هذه القيمة.

وقد جاء في صحيح البخاري عن النبي ﷺ : "الحياء لا يأت إلا بخير". (الجعفي، ١٩٩٣)، وجاء في صحيح السنة أيضا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَجُلٍ، وَهُوَ يُعَاتِبُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ، يَقُولُ: إِنَّكَ لَتَسْتَحْيِي، حَتَّى كَأَنَّهُ يَقُولُ: قَدْ أَضَرَّ بِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (دَعْهُ، فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الإيمان). (الجعفي، ١٩٩٣)

والاحتشام يأتي بمعنى الستر في اللباس، حيث أن الشرع أمر بالستر، وقد جاء ديننا الإسلامي الحنيف بما يحفظ ستر المسلم والمسلمة، فلا تكشف عوراتهم، فأمر بالاستئذان، وأن يحترم كل شخص مساحة الشخص الآخر، وهذا الأمر جاء لكي يحفظ أعراض الناس، وتستر عيوبهم وعوراتهم، والاحتشام مطلوب ومأمور به للجميع، للرجل والمرأة على حد سواء. (بن أحمد، (د.ت)، وقد وضعت شروط للباس كل من الرجل والمرأة عندما يكونوا في مكان عام، وترى الباحثة أن المرأة لابد وأن يكون لباسها ساترًا لجميع جسدها، ولا يُظهر زينتها، كذلك لابد وأن يكون فضفاضا واسعًا لا يظهر تفاصيل جسمها، ولا يكون شفافا يظهر مفاتنها فيلفت أنظار الرجال إليها(صقر،٢٠١١) ، وليس المقصود أن يكون اللباس سيئًا أو يدل مستقبح المنظر، بل على العكس لا بأس في أن يكون اللبس جميلاً وأنيقًا، ولكن لا يكون زينة في نفسه ومثيرًا لغرائز من حولها.

وأيضًا فإن الرجل لابد له من الاحتشام، ولبس اللباس اللائق في الأماكن العامة، لذا فقد منعت لائحة الذوق العام لبس (الشورت) وهو لباس يكشف الفخذ، وكما هو معلوم في

أصح أقوال العلماء أن عورة الرجل ما بين السرة والركبة، وقد جاءت عدة أحاديث للنبي ﷺ : " الفخذ عورة"، فكشف الفخذ قد يجر إلى الفتنة، متى بدأ، جر إلى الفتنة وخاصة ممن وهبه الله جمالا، وحسنًا في المنظر. (https://binbaz.org.sa).

وقد جاء في محكم التنزيل : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِين ﴾ [الأعراف: آية، ٣١]. ففي الآية دليل على أن الله سبحانه قد أمرنا جميعًا رجالاً ونساءً حيث قال " يا بني آدم " ولم يقل رجالاً أو نساءً بل عم بقوله سبحانه الجميع، وحثهم على أخذ زينتهم، أن يلبسوا اللباس اللائق الجميل المحتشم الذي لا يخدش الحياء ولا يؤذي الغير إذا نظر إليه في أعظم الأماكن العامة وهو (المسجد)، وبالتالي فإن ما يطبق على بيت الله من باب أولى أن يطبق على ما هو دونه من الأماكن العامة. ومن باب أخذ الزينة – أيضًا– أن لا يقوم الأشخاص بلبس ملابس مطبوع عليها أشكال أو صور غير لائقة أو ذوات أرواح فإن ذلك مما تم النهي عن في صحيح السنة، ومن باب أولى أنه من غير المقبول أن يقوم شخص بلبس قميص أو تيشرت مطبوع عليه عبارات غير مهذبة أو مسيئة سواءً لغيره أو لدينه، فكل تلك الأمور تدخل من باب التعدي على الذوق العام، ويلزم العقوب لمن يقوم بذلك، وقد جاء في صحيح السنة النبوي المشرفة منْ حديث أَنَسٍ؛ حيث قال: كَانَ قِرَامٌ لِعَائِشَةَ، سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكِ هَذَا، فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ فِي صلاتي). والقرام هو: ستر رقيق من صوف. (الجعفي، ١٩٩٣).

المحور الثاني:

جاء في المادة الخامسة من لائحة الذوق العام: " لا تجوز الكتابة أو الرسم أو ما في حكمهما على جدران مكان عام، أو أي من مكوناته أو موجوداته، أو أي من وسائل النقل؛ ما لم يكن مرخصًا بذلك من الجهة المعنية ".

وجاءت هذه المادة لتحث الناس على عدم الإضرار بالأماكن العامة سواءً كانت حديقةً، أو طريقًا، أو مسجدًا، أو مدرسةً، نقلاً عامًّا، .... إلخ، مما يعدّ من الملكية العامة لجميع أفراد المجتمع.

ومن هذه اللائحة نستخرج قيمة هامة جدًّا من القيم الإسلامية، وهي عدم الإفساد في الأرض، فالمسلم يتعدى حدوده، ولا يكون سببًا لوقوع الضرر على أي كان، بشرًا كان أو حيوانًا أو زرعًا أو حتى جمادًا. وقد جاءت هذه القيمة كثيرًا في كتاب الله وسنة نبيه (ﷺ).

وبما أن الممتلكات العامة تكون في ذمم الناس جميعًا سواءً رجالاً أو نساءً، كبارًا وصغارًا، وبناءً على ذلك فإن كل فرد من أفراد المجتمع له حق في تلك الممتلكات العامة، سواءً كانت تلك الملكية عبارة عن طريق أو مبنى أو منشأة حكومية، أو حديقة عامة، وبناءً على ذلك فإن من الطبيعي أن يكو لدى الناس – جميعًا– حسٌّ، يدفعهم للحفاظ على تلك الممتلكات، فهي عائدة له في نهاية الأمر، كما أن التعرض لتلك الممتلكات بالضرر أو الإتلاف يعدّ إضرارًا وإتلافًا وإفسادًا لممتلكات جميع أفراد المجتمع، وهذا يعدّ منافيًا لقيم الإسلام الحنيف التي حثت على عدم الإفساد والإضرار؛ فالله – سبحانه وتعالى– يقول في كتابه الكريم ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ﴾ [الأعراف، الآية:٥٦]، وكذلك يقول سبحانه ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة، الآية:٦٠] أيضًا قال سبحانه ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ ﴾ [البقرة، الآية: ٢٠٥]، وكل تلك الآيات تدل على تحريم الإفساد في الأرض أو الزرع أو فيما يتعلق بحياة الناس جميعًا ونسلهم؛ وهناك العديد والعديد من الآيات التي ينهانا فيها سبحانه عن الإفساد في الأرض وما عليها من مبان وغيرها، بما يمنع المجتمع من أن ينتفع بتلك المبان والممتلكات والمنشآت العامة.

وكذلك ود النهي الشديد من خلال التهديد بالعقاب العظيم من الله سبحانه لمن آذى المؤمنين من عباده، وأن من آذاهم فقد ارتكب ظلما وبهتانًا وإثما يستوجب الحساب والعقاب، فقال جل من قائل : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾ [الأحزاب، الآية: ٥٨].

وأيضًا فإن السنة النبوية جاءت كذلك مؤكدةً على هذه القيمة، وهي عدم الإفساد والإضرار بالناس، حيث جاء عن النبي ﷺ قوله : " لا ضرر ولا ضرار" (الأصبحي، ١٩٩١)، وفي هذا الحديث دلالة واضحة عن النهي عن أن يقع ضرر من أي فرد من أفراد المجتمع على غيره. وأيضًا قول النبي ﷺ عليه وسلم قال : " مَنْ سمَّع سمَّع اللَّهُ بِهِ يوم القيامة، قال: ومن شاقَّ شقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " (الجعفي، ١٩٩٣)، وفي رواية " مَنْ ضَارَّ أَضَرَّ اللهُ

بِهِ، وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللهُ عَلَيْهِ " (الشيباني، ٢٠٠١). فالحديث يدل على عظم ذنب الذي يضر الناس ويشق عليهم حياتهم بأي شيء كان، ومن ذلك تخريب الأماكن العامة التي يستفيد منها الناس فيعود عليهم بالضرر والمشقة في حياتهم، فتخيل شخصًا قام بتخريب حمام عام مثلاً، أليس في ذلك ضرر على الناس ومشقة عليهم فقد حرمهم من المكان المخصص الذي يقضون فيه حاجتهم وقد يكون هناك مرضى أو كبار في السن يحتاجون إلى مثل هذا المكان، وتخريبه سيكون سببًا في وقوع الضرر على هؤلاء ومعاناتهم ومشقتهم.

وكذلك ذكر (السجستاني، ٢٠٠٩) في سننه، المسماة بسنن أبي داود، عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : "اتقوا اللاعِنَيْن". قالوا: وما اللاعنان يا رسول الله؟ ! قال: "الذي يتخلَّى في طريق الناس أو في ظلهم" وفي الحديث نبه الرسول ﷺ الناس من أن يكونوا من الذين يقع عليهم اللعن، وهؤلاء هم من يقومون بقضاء حاجتهم في طريق الناس، أو في المكان الذي يجلسون فيه الناس ويستظلون، وفي ذلك دلالة أكيدة على حرمة الممتلكات العامة، وعدم جواز مساسها بالضرر بأي شكل من الأشكال.

كل ما سبق من آيات وأحاديث في دليل على قيمة من قيم الإسلام وهي صيانة الحقوق وصيانة الناس، وكيف الأذى عنهم، واحترامهم.

المحور الثالث:

جاء في المادة السادسة من لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية، " لا يسمح في الأماكن العامة بأي قول أو فعل فيه إيذاء لمرتاديها، أو إضرار بهم، أو يؤدي إلى إخافتهم أو تعريضهم للخطر".

وفي هذه المادة جاء الحث على قيمة من قيم الإسلام، وهي حفظ اللسان عن قول ما لا يليق كالشتم، والتنابز بالألقاب، وغيرها مما قد يقوله الإنسان يكون فيه أذىً لغيره من الناس الذين يقابلهم في الأماكن العامة، كما جاء الحث على قيمة أخرى، وهي كف الأذى الجسدي أو التعدي على الناس بالضرب ونحوه؛ مما قد يلحق ضررًا جسديًّا بالشخص الذي تمَّ الاعتداء عليه، وفي هاتين القيمتين جاءت آيات الله سبحانه، وسنة نبيه ﷺ ، للحض عليهما وتحذير منتهكهما من قد يلحق به من غضب الله وسخطه، فقد جاء في محكم التنزيل ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾

[الأحزاب، الآية: ٥٨]، والآية جاءت عامة في جميع أنواع الأذى سواءً كان لفظيًّا أو جسديًّا، وجاء التنبيه على عظم هذا الأمر، وأن صاحبه مستحق للعقاب لارتكابه هذا الاثم العظيم.

وقد ذكر الله سبحانه وتعالى أن لدى كل إنسان رقيب يسجل عليه أقواله وأفعاله، ويعدها عليه عدًّا، وأنه محاسب عليها، فقال عز من قائل ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق، الآية: ١٨].

وجاءت السنة المشرفة مؤيدة وشارحةً لهذه الآيات، فقد جاء في السنة المشرفة أقوال كثيرة للنبي المصطفى ﷺ يحث فيها على حفظ اللسان واليد، والأمر بأن يكف المرء لسانه ويده عن الناس، وأن يكون دائمًا عف اللسان واليد عن الأذى والفحش، فقد جاء في صحيح مسلم، من حديث عبدالله بن مسعود ﷺ قال : قال النبي ﷺ " سباب المسلم فسوق وقتاله كفر " (النسابوري، ١٩٥٥]، وفي الحديث دلالة واضحة على النهي عن أذى المسلم بالقول أو الفعل، فالنبي ﷺ فسق من قام بسب أخيه المسلم، بل جعل من يقاتل أخاه في مرتبة الكافر، وليس بعد الكفر شيء. كما جاء عن النبي ﷺ قوله : " الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ " (الجعفي، ١٩٩٣). وهذا يؤيد ما جاء في الحديث السابق كذلك، فهنا تأكيد على أن المسلم الحق هو من سلم المسلمون من أذى لسانه، ويده كذلك.

كذلك جاء عن النبي المصطفى ﷺ أنه قال : " لَيْسَ المُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ وَلَا اللَّعَّانِ وَلَا الفَاحِشِ وَلَا البَذِيءِ " (الترمذي، ١٩٩٦). وفي هذا الحديث يصف النبي ﷺ المؤمن بأن لا يطعن في أعراض الناس ويذمهم ويستغيبهم، وأنه ليس بفاحش اللسان فلا يتلفظ بسيء الكلام من سب وشتم وغيرها من الألفاظ المستقذرة، وكذلك ليس من طبعه أن يكون على لسان اللعن سواءً للناس أو لأي شيء آخر، وكذلك من صفاته أنه ليس بذيئًا في تصرفاته وأفعاله وكلامه، فهو يكون حسن القول والفعل.

كل ما سبق من آيات وأحاديث لهي ذات دلالة واضحة على أن ما جاء في لائحة الذوق العام في المملكة العربية السعودية، أتت موافقة لما جاء في قيم ديننا الإسلامي الحنيف من قيم تدعوا إلى مكارم الأخلاق في القول الفعل.

المبحث الثاني

ارتباط العُرف والتقاليد بلائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية

إن ثقافة المملكة العربية السعودية تتميز بأنها مرتبطة بتراثنا الإسلامي العظيم، وبتقاليدنا وأعرافنا العربية، صاحبة الجذور العميقة في تاريخ الإنسانية، وقد تطور المجتمع السعودي بشكل ملحوظ مع تعاقب السنين، حتى عاداته وأعرافه قد تكيفت مع حياتنا المعاصرة التي نعيشها الآن.

وذلك أن المجتمع السعودي يتمتع بثراء حضاري متعدد، وتنوع في الثقافات بشكل ملفت، حيث أن المملكة العربية السعودية تتمتع بموقع تجاري عالمي متميز، وأيضًا يوجد بها الحرمين الشريفين، مما جعلها مقصدًا لجميع شعوب الأرض تقريبًا، والذين يأتون إليها كل عام من كل حدب وصوب، فقد كان كثيرًا من الحجاج عندما يأتون إلى مكة لا يغادرونها ويستوطنوها، كذلك المدينة المنورة، وهذا الأمر جعل هناك تعددًا كبيرًا في الثقافات والأعراف والعادات في مملكتنا الحبيبة، وإن كانت جميعها في نهاية الأمر تعود إلى قيمنا الإسلامية، وكذلك عاداتنا العربية الأصيلة، التي تحث على مكارم الأخلاق في جميع مناحي الحياة.

وقد عُرف المجتمع السعودي، وهو المجتمع المسلم والعربي في آن واحد بعدد من الشيم والأخلاق العربية الجميلة، والأصيلة؛ التي توارثوها عن أجدادهم جيلاً بعد جيل.

وقد جاء في المادة السادسة من مواد لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية " لا يسمح في الأماكن العامة بأي قول أو فعل فيه إيذاء لمرتاديها، أو إضرار بهم، أو يؤدي إلى إخافتهم، أو تعريضهم للخطر".

وفي هذا تقرير وتأكيد على واحد من أهم الأعراف والتقاليد العربية؛ وهي احترام الجوار وتقرير مبدأ الحماية لمن طلبها، وعدم خفره مهما كانت الأحوال، وذلك أن كل من داخل حدود المملكة العربية السعودية فهو في جوارها ومستحق لحمايتها، التي تؤمنها له، وتحفظ له كرامته، ولا تسمح لأحد بأن يهينه أو يتلفظ عليه بقول سيء، أو يمد له يدًا بسوء أو يهدد حياته وأمنه، وهذا هو حق الجوار الذي توارثه العرب من قديم الأزل، وكذلك أيده الإسلام العظيم فقد جاء عند الإمام البخاري " أَنَّ أَبَا مُرَّةَ، مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ، أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِئٍ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ: ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ، وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ، قَالَتْ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: (مَنْ هَذِهِ). فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِئٍ بِنْتُ أَبِي

طَالِبٍ، فَقَالَ: (مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ). فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ. قَامَ فصلى ثاني رَكَعَاتٍ، مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَعَمَ ابْنُ أُمِّي، أَنَّهُ قَاتِلٌ رَجُلًا قَدْ أَجَرْتُهُ، فُلَانُ بْنُ هُبَيْرَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ يَا أُمَّ هانئ)" (الجعفي، ١٩٩٣).

وأجار المسلمون أبا العاص بن الربيع وهو مشرك حتى دخل المدينة واسترد ودائعه وأمواله وعاد إلى مكة ثم أسلم بعد، وذكر ذلك صاحب المصنف (الصنعاني، ٢٠١٣) فقال : " عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَسْلَمَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ النَّبِيِّ ﷺ ، وَهَاجَرَتْ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْهِجْرَةِ الْأُولَى، وَزَوْجُهَا أَبُو الْعَاصِ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ بِمَكَّةَ مُشْرِكٌ، ثُمَّ شَهِدَ أَبُو الْعَاصِ بَدْرًا مُشْرِكًا، فَأُسِرَ فَفُدِيَ، وَكَانَ مُوسِرًا، ثُمَّ شَهِدَ أُحُدًا أَيْضًا مُشْرِكًا، فَرَجَعَ عَنْ أُحُدٍ إِلَى مَكَّةَ، ثُمَّ مَكَثَ بِمَكَّةَ مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى* الشَّامِ تَاجِرًا، فَأَسَر بِطَرِيقِ الشَّامِ نَفَرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَدَخَلَتْ زَيْنَبُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَتْ: إِنَّ الْمُسْلِمِينَ يُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَدْنَاهُمْ، قَالَ: "وَمَا ذَاكِ يَا زَيْنَبُ"؟ قَالَتْ: أَجَرْتُ أَبَا الْعَاصِ، فَقَالَ: "قَدْ أَجَرْتُ جِوَارَكِ"، ثُمَّ لَمْ يُجِزْ جِوَارَ امْرَأَةٍ بَعْدَهَا، ثُمَّ أَسْلَمَ فَكَانَا عَلَى نِكَاحِهِمَا.

ونرى هنا أن النبي ﷺ أيد جوار ابنت زينب رضي الله عنها، مع أن زوجها كان مشركًا حينها، فحق الجوار والحماية يعطى لمن لجئ للعربي بغض النظر عن دينه أو عرقه أو قبيلته، ما دام جاء لاجئًا مستأمنًا، فهنا يمنح حق الجوار والحماية لمن طلبه.

وكذلك من الأعراف والتقاليد التي جاءت متوافقة مع المادة السادسة من لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية؛ السابق ذكرها، هي الشجاعة، فقد عُرف العرب بالشجاعة والإقدام، والنجدة، والأنفة، وعدم قبول الذل والمهانة وهي خصال امتاز بها العرب نساءً ورجالاً، وفي أشعارهم وأقاصيصهم شواهد ذلك. وقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ "وَإِنَّ الشَّجَاعَةَ والجُبْن غَرَائِزُ تَكُونُ فِي الرِّجَالِ، يُقَاتِلُ الشُّجَاعُ عَمَّن لَا يَعْرِفُ، ويَفِرُّ الْجَبَّانُ عَنْ أَبِيهِ " (الدارقطني، ٢٠٠٤)، فانظر كيف يرى عمر ﷺ الشجاعة، فعنده الشجاع لا يهمه من يقاتل أو يدافع عنه ما دام ينتصر للحق وللعدل، وهذه هي الشجاعة الحقة، التي عُرفت عن أجدادنا.

وحقيق الأمر أن الشجاعة هي التي تقود إلى الشخص إلى معالي الأمور، وعظائم الأفعال، وتبعده عن الذل والهوان، والشجاعة هي التي تجعل الحياة تستمر، ومن خلالها نعمر الأرض، والشجاعة هي صفات يكمل بها الشخص، وهي صفة من صفات الأنبياء والمرسلين

صلوات ربي وسلامه عليه، وهي صفةٌ تميز بها إمام الأنبياء وسيد الخلق أجمعين نبينا محمد بن عبدالله ﷺ ، فعن أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ أحسن الناس، وأجود الناس، وأشجع الناس، قال: وقد فزع أهل المدينة ليلة، سمعوا صوتا، قال: فتلقاهم النبي ﷺ على فرس لأبي طلحة عري، وهو متقلد سيفه، فقال: (لم تراعوا لم تراعوا). ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (وجدته بحرا). يعني الفرس. (الجعفي، ١٩٩٣).

وقد ذكر علي بن أبي طالب ﷺ وهو معدود من شجعان المسلمين، وأكثرهم صبرًا على الجلد والقتال، قَالَ: " لَقَدْ رَأَيْتُنَا يَوْمَ بَدْرٍ وَنَحْنُ نَلُوذُ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ ، وَهُوَ أَقْرَبُنَا إِلَى الْعَدُوِّ، وَكَانَ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ بَأْسًا ". (بن حنبل، ٢٠٠١). وقَالَ الْبَرَاءُ بن مالك ﷺ : " كُنَّا، وَاللَّهِ! إِذَا احْمَرَّ الْبَأْسُ نَتَّقِي بِهِ. وَإِنَّ الشُّجَاعَ مِنَّا لَلَّذِي يُحَاذِي بِهِ. يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ ". (النيسابوري، ١٩٥٥).

وغيرها الكثير من الأحاديث والآثار والأخبار التي تحدثت عن شجاعة النبي المصطفى ﷺ وفي الأحاديث دلالة واضحة على أن الشجاعة هي خلق كريم يتصف به الأنبياء والعلماء والملوك وغيرهم من كرام الناس.. وهذه الصفة توافق ما جاء في لائحة الذوق العام، فهي تدعوا إلى حماية الناس وحفظ كرامتهم والبعد عن إهانتهم، وتعرضهم للخطر أو الخوف، وهذا لا يأتي إلا من شجاعة يفرضها صاحب الأمر على المأمور.

وقد تغنى شعراء العرب في جميع العصور بصفة الشجاعة، ومن ذلك ما قاله السموأل: (موقع الديوان، https://www.aldiwan.net)

وَما ماتَ مِنّا سَيِّدٌ حَتفَ أَنفِهِ *** وَلا طُلَّ مِنّا حَيثُ كانَ قَتيلُ

تَسيلُ عَلى حَدِّ الظُباتُ نُفوسُنا *** وَلا طُلَّ مِنّا حَيثُ كانَ قَتيلُ

وكذا المتنبي ذلك الشاعر الذي خلد التاريخ قصائده فنراه يقول :

الرأي قبل شجاعة الشجعان *** هو أول وهي المحل الثاني

فإذا اجتمعا لنفسٍ مرةً *** بَلَغَت من العَلياءِ كُلَّ مكان

(موسوعة اقرأ، https://iqqrae.com)

وهناك كثير من القصائد والأمثال والقصص التي تعزز من شيمة الشجاعة عند العرب، فالشجاعة من أخلاق العرب منذ الجاهلية مرورًا بالعصر النبوي وما تلاه حتى يومنا الحاضر.

المبحث الثالث

الآثار التربوية الناتجة ع تطبيق لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية

من خلال ما سبق يتضح لنا أن تطبيق لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية سيكون له آثار تربوية واضحة على الفرد والمجتمع ككل، ويمكن أن نبين تلك الآثار من خلال النقاط الآتية:

الأثر الأول: الاحترام للمكان العام والأشخاص المتواجدين فيه.

حيث أن الشخص عليه أن يحترم – أولاً – نفسه عن طريق مراقبة سلوكه المتمثل في أقواله وأفعاله الصادرة عنه تجاه الآخرين، فيحرص دائماً على أن يكون محترماً للعادات والقيم والتقاليد، والثقافة السائدة في المملكة العربية السعودية، فلا يأتي بأمر يستهجنه المجتمع، ينافي قيمه، وتقاليده وثقافته، مما يثيرحفيظة أفراده، أو يجعلهم يشعرون بشعور سيئ تجاه مرتكب هذا السلوك السيء.

الأثر الثاني: الاحتشام وحسن الهندام.

وهذا الأمر ينطبق على الرجل والمرأة عل حد سواء، فالرجل لا يظهر إلا بمظهر يليق به، وليس المقصود هنا أن يكون ما يلبسه غالي الثمن، وإنما المقصود أن يكون هندامه حسنا، مناسبًا لما جاء في ديننا الإسلامي، كذلك لما جاء في أعرافنا وتقاليدنا في المملكة العربية السعودية، فيكون لبسه ملائمًا للمكان الذي يتواجد فيها، فلا يلبس ملابس النوم في مكان عام، أو يلبس سروالاً قصيرًا في مكان له شأنه كدائرة حكومية مثلاً، فكما هو معروف " لكل مقام مقال ". وهذا الأمر كذلك يطبق على المرأة، فالمرأة عليها أن تتقيد في لبسها بما جاء دين الإسلام، والعرف، وذلك بستر نفسها، وحفظها عن كل ما قد يخل بذلك الستر، سواءً في اللبس أو الزينة.

الأثر الثالث: الحفاظ على المال العام ومال الغير.

وذلك أن الإنسان الذي يحافظ على الممتلكات العامة أيًّا كانت، سواءً حدائق أو منشآت حكومية، أو مستشفيات أو أسواق، ويكف يده فلا يقوم بتخريبها بأي طريقةٍ كانت كأن يكتب على جدرانها، أو يكسر زجاجها، أو يتلف الأجهزة الموجودة بها، فإن ذلك سينعكس

على سلوكه ويصبح سلوك المحافظة على الأماكن وأملاك الآخرين سلوكًا عامًّا لدى الشخص، وبذلك سيحافظ على المال العام، وكذلك على المال الخاص، فالإنسان أسير تربيته التي نشأ عليها وتعودها على مدى سنين عمره منذ صغره وحتى آخر عمره.

الأثر الرابع : حفظ اللسان عن سيء الكلام.

وهذا أثر تربوي واضح جدًّا فإن الإنسان الذي يعتاد في الأماكن العامة على أن يكون دائمًا مراعيًا لما ينطق به فمه، ويعلم أن القول السيء له عواقبه التي قد تكون وخيمةً عليه، وقد يطاله عقاب دنيوي جراء ألفاظه السيئة ناهيك عن العقاب الأخروي، فإن ذلك الأمر مع مرور الوقت يصبح أمرًا متجذرًا في نفس الشخص، وفي سلوكه وأخلاقه، فيصبح مراعيًا لألفاظه وأقواله سواءً كان في مكان عام أو مكان خاص، يجتمع فيه بأقرانه، ويصبح سلوكًا ومنهجًا عامًّا له في حياته اليومية.

الأثر الخامس : حفظ اليد عن الأذى.

ويعدّ هذا الأثر التربوي شاملاً لكف اليد عن أذى الناس وكذلك الأذى الذي قد يلحق المال العام، فالإنسان يحفظ يده عن أن يؤذي شخصًا بضربه أو دفعه بشكل يتسبب بأذى جسدي قد يلحق به، وكذلك حفظ اليد عن الأذى الذي قد يلحق بالمال العام عند الاعتداء على الممتلكات العامة بشكل لا يليق، وهذا الأثر التربوي قد يكون ناتجًا في بداية الأمر نتيجة المخافة من العقاب، ولكن يصبح بعد ذلك خلقًا أصيلاً في الإنسان يحافظ عليه دونما الحاجة إلى رقابة خارجية، فالرقابة تكون داخليةً من النفس.

الخاتمة

اشتملت خاتمة هذا البحث على أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة، وعددًا من التوصيات التي من شأنها أن تسهم في تعزيز أثر الآثار التربوية الناتجة عن تطبيق لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية، وفقا لما أكده (الاستبانة المفتوحة ١).

وقد تم عمل (استبانة مفتوحة) (ملحق ١). أجري على عدد من فئات مختلفة من المجتمع الجامعي بالكلية التطبيقية بسراة عبيدة بجامعة الملك خالد (قيادات/ إدرايون/ طلاب)، بلغت العينة العشوائية (٣٠ فردا) لبيان التحقق من الإجابة على السؤال الرئيس الذي يمثل إشكالية البحث: هل تطبيق لائحة الذوق العام يرتقي بسلوكيات الفرد في المجتمع السعودي؟

وذلك بالإجابة على الأسئلة الآتية بنظام (تظليل الإجابة):

١- هل مفهوم الذوق العام واضح عند جميع أفراد المجتمع السعودي.

نعم ☐ إلى حد ما ☐ لا ☐

٢- هل لائحة الذوق العام تتميز بالضوابط اللازمة لتطبيقها؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ لا ☐

٣- هل لائحة الذوق العام تطبق على جميع أفراد المجتمع

نعم ☐ إلى حد ما ☐ لا ☐

٤- هل لائحة الذوق العام هل تحقق الغرض التحسيني للفرد والمجتمع؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ لا ☐

٥- هل هناك علاقة بين مرجعية لائحة الذوق العام القيم الإسلامية ومصادرها؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ لا ☐

٦- هل ترتبط لائحة الذوق العام بالأعراف والتقاليد العربية في المجتمع السعودي؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ لا ☐

وجاءت النسب الإحصائية على النحو الآتي:

السؤال	نعم	نسبة	إلى حد ما	نسبة	لا	نسبة
١- هل مفهوم الذوق العام واضح عند جميع أفراد المجتمع السعودي.	٢٠	٦٦.٦٪	٦	٢٠٪	٤	١٣.٣٪
٢- هل لائحة الذوق العام تتميز بالضوابط اللازمة لتطبيقها؟	١٥	٥٠٪	١٠	٣٣.٣٪	٥	١٦.٦٪
٣- هل لائحة الذوق العام تطبق على جميع أفراد المجتمع	٢٣	٧٦.٦٪	٤	١٣.٣٪	٣	١٠٪
٤- هل لائحة الذوق العام هل تحقق الغرض التحسيني للفرد والمجتمع؟	٢٠	٦٦.٦٪	٨	٢٦.٦٪	٢	٦.٦٪
٥- هل هناك علاقة بين مرجعية لائحة الذوق العام القيم الإسلامية ومصادرها؟	٢٨	٩٣.٣٪	٢	٦.٦٪	صفر	. %
٦- هل ترتبط لائحة الذوق العام بالأعراف والتقاليد العربية في المجتمع السعودي؟	٢٠	٦٦.٦%	٦	٢٠٪	٤	١٣.٣٪

أولاً : تحليل النتائج :

من خلال من سبق، فقد توصلت الباحثة لعدد من النتائج كان من أهمها :

١- أن الذوق العام عبارة الآداب والسلوكيات التي تمثل القيم الخاصة بالمجتمع السعودي، والتي تدل على هويته، ودينه، وحضارته، وثقافته.

٢- أن لائحة الذوق العام في المملكة العربية السعودية، لا تتطبق إلا مرتادي الأماكن العامة، وهي تلك الأماكن التي تكون وظيفتها تقديم خدمة للمجتمع، ويدخل في إطار ذلك كل ما يتمتع به أو ينتفع به أفراد المجتمع، وبذلك يدخل في الأماكن العامة الحدائق، والإدارات الحكومية، والأسواق، ودور العرض، والمستشفيات، وأماكن الترفيه .... الخ.

٣- إن من أساسيات بناء الأمم، بناء أفراد تلك الأمم، وتنشئتهم وتربيتهم تربية صالحة، حتى يكونوا مواطنين صالحين في المجتمع، وبذلك تتحقق أمور هامة جدًّا يقع تحقيق على عاتق الدولة، ومن ذلك تحقيق الاستقرار، والأمان، مما يسهم في نماء الأمة ورخاءها.

٤- إن الغرض – الذي تسعى لتحقيقه لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية- يعدّ من الأغراض التحسينية للفرد والمجتمع، والتي أقرتها الشريعة الإسلامية، والعرف.

٥- وجدت الباحثة أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية، وبين القيم الإسلامية التي جاء بها ديننا الحنيف حيث أن ما ورد في اللائحة من تنبيهات إنما هي مستمدة من شريعتنا الإسلامية.

٦- كذلك رأت الباحثة أن الأعراف والتقاليد العربية التي تربى عليها المجتمع السعودي، مرتبطة بشكل كبير بلائحة الذوق العام، فهي تحث على مكارم الأخلاق، والابتعاد عن ما يثلم المروءة والأخلاق، التي عرفت عن أبناء هذا البلد الكريم.

٧- لاحظت الباحثة أن القيم الإسلامية، المستمدة من الشرع الحنيف تتفق غالبًا مع الأعراف والتقاليد الحسنة التي توارثها الأبناء عن الأجداد، حيث أن الدين الإسلامي هو منبع الخير، والكرم، والشجاعة، والعدل، وكل ما هو خير للبشرية جمعاء على اختلاف أعراقهم وأنسابهم وألوانهم، المرجع في النهاية هي التقوى، فإن الله سبحانه ينظر إلى قلوبنا وما فيها من نوايا وليس إلى أشكالنا وصورنا.

٨- وأيضًا هناك آثار تربوية كثيرة ناتجة عن تطبيق لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية، وذلك أن اللائحة تحث أفراد المجتمع على أمور تربوية في الأساس، فهي تحثهم على؛ الاحترام المتبادل بين أفراد المجتمع، وعلى كف الأذى القولي، والجسدي عن الغير، والابتعاد عن كل ما يضر بالمجتمع أو بممتلكاته العامة، ومن المعلوم أن كثيرًا من الأمور التي تبدأ عن طريق إقرار أنظمة لها يكون الناس في بداية الأمر نافرين منها ولكن مع مرور الزمن وتعاقب الأجيال تصبح تلك الأمور أصيلةً في نفوسهم، وتصبح تربية مترسخة في نفوسهم يفعلونها بغض النظر عن إن كانت أنظمةً وقوانين مفروضةً عليهم، أم ليست مفروضة، حيث أن الشخص يقوم بها بشكل تلقائي، وبدافع شخصي من نفسه، وهذا هو الأثر التربوي الذي ينتج عن تطبيق لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية.

ثانيًا: التوصيات:

١- العمل على تعزيز وعي المجتمع تجاه لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية، وذلك من خلال النشرات المقروءة والمسموعة والمرئية.

٢- على الجهات المختصة بتطبيع لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية؛ أن تعمل على وضع اللوحات الإرشادية في الأماكن العامة لتنبيه مرتادي الأماكن العامة حول مخالفات الذوق العام، حتى لا يقعوا فيها.

٣- توصي الباحثة بأن يتم التنسيق بين الجهات المعنية بتطبيق لائحة الذوق العام بالمملكة العربية السعودية، وبين وزارة التعليم، حتى يتم تدريس القيم التي جاءت اللائحة لطلاب المدارس بأسلوب تربوي يغرزها فيهم منذ الصغر، وذلك من خلال مادة مهارات حياتية مثلاً، وبذلك ينشأ الجيل تربويًّا على القيم الحسنة التي دعت لها اللائحة.

والله ولي التوفيق

- المصادر والمراجع

أولاً : المصادر والمراجع والمجلات العلمية :

- القرآن الكريم.
- ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، (ت٨٠٨هـ/١٤٠٦م)، مقدمة ابن خلدون، تط١، ت. خليل شحادة، دار الفكر،بيروت، ١٩٨١م، ج١.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت ٧١١هـ/ ١٣١١م)، لسان العرب، ط٣، دار صادر بيروت، ١٤١٤هـ.
- أبو سنة، أحمد فهمي، العرف والعادة في رأي الفقهاء، مطبعة الأزهر، القاهرة، ١٩٤٧م.
- الأحمدي، فاطمة علي فهد، لائحة الذوق العام في المملكة العربية السعودية، من المنظور الفقهي، دراسة فقهية ومقاصدية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جدة، ٢٠٢٠م، مج (٢٨) ع (١١) ص ص ٢٢٦–٢٦٢.
- الأزدي، محمد بن الحسن بن دريد، (ت٣٢١هـ/٩٣٣م)، جمهرة اللغة، ط ١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م، ج٢.
- الأصبحي، مالك بن أنس بن عامر، (ت١٧٩/٧٩٥)، موطأ مالك رواية ابي مصعب الزهري، ط١، ت: بشار عواد معروف، محمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩١م.
- البعلبكي، روحي، مطر، صلاح، ونخله، موريس، القاموس القانوني الثلاثي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢م.
- بن أحمد، محمد بن أحمد بن مصطفى، (ت ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م)، زهرة التفاسير، دار الفكر العربي، بيروت.
- الترمذي، محمد بن عيسى (ت٢٧٩هـ/٨٩٢م)، الجامع الكبير، ط١، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٦م.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الشريف، (ت٨١٦هـ/ ١٤١٣م)، التعريفات، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.
- الجعفي، محمد بن إسماعيل البخاري، (ت٢٥٦هـ/ ٨٧٠م)، صحيح البخاري، ط٥، ت: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق، ١٩٩٣م.
- الجهيمي، علي محمد، حقيقة العرف وحجيته بين الاستقلال والتبعية، مجلة البحوث الأكاديمية، كلية تقنية المعلومات، جامعة مصراته، ليبيا، ٢٠٢٠، مج (١٥) ص ص ٣٩٨–٤٢٣.

- الجوزي، عبدالرحمن بن علي القرشي البغدادي، (ت٥٩٧هـ/ ١٢٠١م)، زاد المسير في علم التفسير، ط١، ت: عبدالرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ.
- الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد، (ت٣٨٥هـ/٩٩٥م)، سنن الدارقطني، ط١، ت: شعيب الأرنؤوط؛ وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٤م.
- الزمخشري، محمود بن عمر الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل، ط٢، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٩٠٣م.
- السجستاني، سليمان بن الأشعث بن سليمان، (ت٢٧٥هـ/٨٨٩م)، سنن أبي داود، ط١، ت: شعيب الأرنؤوط، محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، بيروت، ٢٠٠٩م.
- الشيباني، سارة بنت سلطان، والزير، سعد بن راشد، دور لائحة المحافظة على الذوق العام في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى الشباب السعودي في الأماكن العامة، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، الرياض، ١٤٤٥هـ، مج (٣) ع (٢) ص ص ٠١–٢٦.
- الشيباني، عبدالله بن محمد بن أحمد بن حنبل، (ت ٢٤١هـ/٨٥٥م)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ط١، ت: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠١م.
- الصفيان، خالد، رحلتي إلى مملكة الذوق، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٢١م.
- صقر، شحاته محمد، الاخلاط بين الرجال والنساء، ط١، (د.ن)، ٢٠١١م.
- الصنعاني، أبو بكر عبدالرزاق بن همام، (ت٢١١هـ/٨٢٧م)، المصنف، ط٢، ت: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، ٢٠١٣م.
- الطهطاوي، سيد أحمد، القيم التربوية في القصص القرآني، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦م.
- الطويلي، أحمد أحمد صالح، حماية الذوق العام بين المقصد الشرعي والنظام الجنائي "دراسة تطبيقية على لائحة الذوق العام السعودية"، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف – دقهلية، ٢٠٢٠م، مج (٢٢) ع (٤) ص ص ٣١٥٥–٣١٩٤.
- عبدالله وآخرون، صالح، نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم ط٤، دار الوسيلة للنشر والتوزيع، جدة، (د.ت).
- الفيومي، أحمد المقري، المصباح المنير، ط١، المطبعة الأميرية بمصر، القاهرة، ١٩٠٣م.
- القحطاني، متعب بن عبدالله، المسؤولية الجنائية عن مخالفة نظام الذوق العام في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٢٠م.
- القرني، علي حسن، إدارة التغير القيمي والمعرفي في سلوك واتجاهات الشباب الجامعي بمنطقة

تبوك: آليات مقترحة، المجلة التربوية المتخصصة، دار سمات للدراسات والأبحاث، الأردن، ٢٠١٥م، مج (٤) ع (١١)، ص ص ٢٣٢–٢٥٨.

- القسطلاني، أحمد بن محمد القتيبي المصري، (ت٩٢٣هـ/ ١٥١٧م)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ط٧، المطبعة الأميرية الكبرى، مصر، القاهرة، ١٣٢٣هـ.
- المحضار، رجاء بنت سيد علي، القيم الإسلامية وسبل تعزيزها_قيمة إتقان العمل أنموذجا، المجلة العلمية، كلية التربية، جامعة أسيوط، ٢٠١٧م، مج (٣٣) ع (٧) ص ص ٢٤٠–٢٧٧.
- المزروعي، حمد يوسف، العرف وأثره في الأحكام الفقهية (فقه العبادات في المذهب الحنبلي) دراسة تأصيلية تطبيقية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية، فلسطين، غزة، ٢٠١٨م، مج (٢٦) ع (٢)، ص ص ٧٩–١٠٢.
- مسعود، عبدالمجيد، القيم الإسلامية التربوية والمجتمع المعاصر، وزارة الأوقاف، قطر، ١٩٩٨م.
- مصطفى، علي خليل، القيم الإسلامية والتربية، ط١، دار طيبة، بيروت، ١٩٨٠م.
- نورهان، منير حسن، القيم الاجتماعية والشباب، دار الفتح للجليد الفني، الإسكندرية، ٢٠٠٨م.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري، (ت٢٦١هـ/٨٧٥م) صحيح مسلم، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٥٥م.

ثانيًا : مواقع الانترنت:

- https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/9/9_2022_08_16!03_12_28_PM.pdf
- https://binbaz.org.sa/
- https://www.aldiwan.net
- **https://iqqrae.com**